في نفس الامر على انه يمكن ان يدعى تغاير نفس البلاغة القرآنية بدون النظر الى ما ذكر بان
يكون احد الكلامين ابعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون في احدهما شايبة
ثقل ويكون في الاخر شايبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسحقا ولا شك ان انقطاع الشايبة
بالكلية ادخل في الفصاحة وموجب للاعلوية في البلاغة فيندفع الامر الثاني من اصله
وكتب ايضا قوله عطف على قوله الخ الاحرى ان يجعل قوله وما يتبعه من مبتدا المحذوف
الخبر اي كذلك ايجاز الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا وان صح ما ذكره الشم
بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى للسلامة من العطف على المبتدا بعد مضي الخبر والعطف
على ابعد المذكور بدون واسا حذف الخبر بعد قيام قرينة شايع نحو ضربا زيدا اي اضرب
يس في قوله وان اتحد المؤدى بحسب المفهوم لا يظهر نقل عن شيخه الفنيس التوقف في كلام
الشم بلزوم توسط المعمول بين اجزاء عامله اذا كان العامل فعلا صحيحا نحو ضرب
والمبتدا هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينها الخبر ويلزم عود ضمير واحد على
متقدم ومتاخر في آن واحد اذ الخبر ضمير وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه
العدوشي انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل ظرفا او كالظرف
متعاصلة اذ هو اهون من تقدمه على جميعه وان عود الضمير من هذه الحالة اهون
من عوده على متاخر لا سيما والجزء المتاخر في نية التقديم ومن اهون من الاسير نظر
ثم نقل عن مفتي اللبيب تجويز ما اجازه الشم فجوز في يدف العار وعمرو عطف
عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال وفي ما ذكره نظر
لصحة زيد قائما وعمرو قاعدا ان سلم منعه فليتبع اللفظ وهو مشكل فيما اذا تعدد
وكتب ايضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقي وهو الاعجاز
من حيثية والاضافة بيانية اه سم وما اعلى منه بعضهم لان فائدة الابعد النوع الذي
يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشم فيه مبنيا على ان المراد بزع كلام هذا البعض
الاعلى الحقيقي اي الفرد الذي لا فوقه وتحد الاعجاز نهاية والاضافة لامية
ولا بد من تقدير مضاف على هذا اي ذو وحد الاعجاز نهاية وكذا على الاول اي حد ذي
الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة الخ هي المطابقة لا الاعجاز يعني ان
الاعلى الوقا لعطف بلا حذف قبل الاخبار كما اشار اليه بقوله مع ما يتبعه منه فهو
من باب الاخبار عن شيئين بشيء واحد مع ما يتبعه منه عن جمع مع ان عبارة
المهم الواو ومع ان الاحسن بقوله كلها الواو اشار الى اعتبار المبدوان حد
الاعجاز والاعلى وما يتبعه منه معا فتنبه لا يكون منه الطرف الاعلى مبتدا على ان
المراد الاعلى الحقيقي وهو الطرف الذي لا يتسع ويمكن ان يراد به العلى المقول
بالتشكيك الصادق على ما يترتب من الطرف الحقيقي فيندفع النقل والاضاحة ان
يصح ان يراد بالطرف الاعلى النوع الذي يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية ازيد ما
متعددة

متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحد الاعجاز اي نهاية الشدة للاعجاز
مرتبا وما يتبعه منه فيندفع النظر والاولى على هذا ان يقال لو عبر البيان وعدم صحة
الحصر فتدبر وهو حد الاعجاز وما يتبع منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس بمحدود
حد الاعجاز اي نهايته وما يتبعه منه بل ما يشمل ما وما يشمل سور الاعجاز وما فوقه مما لم
يقع به الى حد ومن المراتب الوسطى وليس في البيان تعرض لهذه فكيف تدفس النوع
ببعض افراده على ان تفسير النوع بالافراد لا يخلو عن مسامحة اذ لا يلهمه ان يقال نوع الانسان
زيد وعمرو الى غير ذلك هذا الصباح ما في الحفيد واجاب ابنه يعقوب عنه ذلك الافراد
بانه يجوز ان يراد ان نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يتبعه منه فيصح الاخبار
عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجي وعربي اه اقول لو يرد الشم حسن
المقابلة على ما ذكره بين اعلى واسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقي كما
ان الاسفل مراد به الاسفل الحقيقي بدليل تفسيره بانه ما اذا غير الخ واسفل هو
ما اذا غير الواو ويرد على هذا التعريف انه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى ما دونه الاعلى
التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على ما دونه الاسفل انه دون الاعلى واجيب
بعموم ما دونه بمعنى ان كل مرتبة دونه غير المرتبة التحق والاعلى ليس كذلك اذ
ما دونه الوسط وتغيره اليه لا يلحقه باصوات الحيوانات ت سم واجيب ايضا
بان المراد الاسفل المرتبة التحتى بلا واسطة فانه المتبادر عند اطلاق وكتب على قول سم
بالاعلى ما نصه اي وبالمراتب المتوسطة وكتب ايضا على قوله ما اذا غير ما نصه اي مرتبة
كما يؤخذ من قول الشم بعد الى المرتبة اخرى الخ التحق اي في عدم الاستعمال على
المناسبات والمطابق كما اشار اليه الشم وان كان صحيح الاعراب لانه كان
فصيحا اه سم عن محال ما هي الحيوانات بحسب ما تختلف الخ وليس من ذلك
ترك مراعاة المطابق والفصاحة في مخاطبة من لا تناسب لهم لها بل ذلك الترك
مما يجب على البليغ مراعاته على انه كذلك ان تعمد ترك المطابق من المطابق تامل
سم وكتب ايضا على قول الشم ما يتفق ما نصه قصورية او موصولة اي بحسب ما يتفق
لها اه سم متفاوتة لما كان يشكل التفاوت بانه ان حصلت المطابقة حصلت
البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بين بقوله بحسب تفاوت المقامات اي كما يقام
يقتضي تاكيدا شديدا وهكذا مقتضى مطلقة التاكيد وبما يتبعه الاعتبارات كالمد
بروعي اعتبار واحد وبروعي الكم والبعد وما اشبه الخ كالوصل المثل بالطلبة
في موضع وبعضه منه شيء سيد لا يخرج عنه الفصاحة في موضع اخر اه سم بمعنى تغيره
ولا تعمل عما قدماه من انه لا يتحقق طرفي اصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال كل
المطابقة في الجملة بعضها اعلى الخ بيان لما فيه التفاوت تفاوت المقامات اي فيما
تقتضيه بانه يقتضي بعض المقامات تاكيدا واحدا مثلا وبعضها اكثر او من عدد ما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)